مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: الاستدلال السياسي وبناء الأمن السياسي في السودان بعد عام 2019
اسم الكاتب: أ.م.د. همسة قحطان خلف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7816
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 13:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3i29.159

TJFPS

ISSUE 29

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

الاستدلال السياسي وبناء الأمن السياسي في السودان بعد عام 2019

" The political deduction and building political security In Sudan post of 2019"

Hamsa Khatan Khalaf [a]
[a] University of Baghdad / College of Political Science

ا.م.د همسة قحطان خلف [a] *
[a] جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Article info.

Article history:
- Received:10\08\2022
- Accepted: 28\8\2022
- Available online :30\09\2022

Keywords:
- the political deduction
- political transition
- civil forces

©2022. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The political deduction in political security issues has become one of the topics that related with the attention of researchers and specialists. On the philosophical level, the deduction based on a certain reason to be as the basis for proving a specific issue that cannot be tackled by the existence of contradictions between two extremes - paradigm (Security and Instability). So that, the future of political security in Sudan is still instability, although the international community's ability to impose their Comprehensive Peace Agreement since February 2005, and according to the requirements of what included in the clauses of the agreement to complete the procurement of democratic transition period, as for the Sudanese opposition forces and the Sudan People's Liberation Movement which are represented the real partners of power. So, the ability of the National Congress Party at that time could have power to consolidate its inclusiveness as a dominant political party.

From the another hand, the possibilities to infer the dimensions of political security in Sudan are ready to restore the army's control over the political life, but with the need to maintain the settlement of critical political issues according to a new criteria that take into account the demands of civil forces; However, the civilian leadership was still inactive by as a result of internal divisions and rivalries within, so that the local, regional and international pressures remain to be the only source of strength to achieve a kind of consensus and satisfaction to overcome the critical period and accomplish

*Corresponding Author: Prof Dr. Hamsa kahtan Kalaf, E-mail: Hamsa.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq , Tel: xxx , Affiliation: College of Political Science-Baghdad University.

what can be achieved for the benefit of the political security for Sudan, at the present and future alike. Finally, the absence of mechanisms for managing the divergent interests between civil and military leaders may lead to an unstable civil-military alliance, and they concern about losing of the whole absolute privileges and powers that they enjoyed during the past three decades for the rule of former President Omar al-Bashir, leaving the civilian leadership in 2019 to be as a drastically situation in its inability to form a united front that pushed towards neutralizing the military's authority or resorting to confront a new period as a returning of violence as what happened in the past. As for the multiplicity of factors affecting on the political security crisis in Sudan, it meant that there is no real solution to subsequent crises in the future, so that the possibility of shifting towards civilian rule remains the only way to manage differences. And the differences between civilians and military alike might erupted at any reason or incentive.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

- **الاستلام: 2022\80\01**
- **القبول:2022\08\28**
- **النشر :2022\09\30**

الكلمات المفتاحية:

- **الاستدلال السياسي**
- **الانتقال السياسي**
- **القوى المدنية**

الخلاصة: أن الاستدلال في موضوعة الأمن السياسي يعد من أبرز الوسائل في تحليل تناقضات ما بين النقيضين (الأمن وانعدام الاستقرار) ، من هنا جاء البحث في دولة السودان كونها أحدى الدول الأفريقية التي لم تشهد استقرارا سياسيا ؛ بسبب تقويض دعائم الحكم المدني فيها منذ مراحل الانقلابات العسكرية المتكررة التي طالتها في مرحلة ما بعد الاستقلال ، لتبدأ بمحنة بناء مؤسسات سياسية هجينة غير مستقرة أصلاً ، كونها تحاكي مرحلة الكفاح المسلح الوطني ضد المستعمر من جانب ، ليكون الحكم فيما بعد على وفق معيار ما يعرف بالشرعية الثورية من جانب آخر . لذا شهدت الحياة السياسية السودانية انقلابات عسكرية تلو الأخرى وانقلابات مضادة لها ؛ بسبب الانشغال في السلطة وكيفية توليها واحتكارها لأطول مدة ممكنة، وبالمحصلة النهائية جرى تقويض تجارب الحكم المدني عام 2019 كما حصل في تقويض جميع تجارب الحكم المدني السابقة ، وصولاً إلى استحكام سطوة الجيش على الحياة السياسية السودانية منذ انقلاب الرئيس السابق عمر البشير عام 1989 ، الذي استمر لغاية نيسان عام 2019 ، لتعقبها مرحلة غير مستقرة من الحراك الشعبي والضغط باتجاه التحول نحو الحكم المدني وتقويض ما يعرف بركائز الدولة العميقة التي أسسها الرئيس السابق عمر البشير ، مع الأخذ بالحسبان احتدام الصراع والتنافس بين الخصوم التقليديين والجُدُد والذي انعكس على منظومة الأمن السياسي التي باتت مضطربة ومتصدّعة من جرّاء الصراع على السلطة بين العسكر والمدنيين . لتشهد البلاد محاولة اغتيال رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك في آذار عام 2020 ، مما انعكس على الوضع السياسي الأمني العام في السودان ، لتليها مرحلة من السلام غير المستقر ما بين القادة العسكريون والمدنيون منذ الإطاحة بحكم البشير ، مع الأخذ بالحسبان محاولات جميع الفرقاء السياسيين من أجل التفاوض لاستكمال متطلبات المرحلة الانتقالية والبدء في بناء أسس الحكم المدني الديمقراطي المستقر .

المقدمة

يعد الاستدلال السياسي في موضوعات الأمن السياسي من الموضوعات التي بدأت تشغل اهتمام الباحثين والمتخصصين في حقل المعرفة التخصصي الدقيق ، طالما أن للاستدلال مدلولات عدة وهذا ما يهمنا في بحثنا ، فعلى المستوى الفلسفي استند الاستدلال إلى العقل كونه الأساس في إثبات قضية محددة لا يمكن أن تحكم بوجود تناقضات ما بين النقيضين (الأمن وانعدام الاستقرار) . أما على المستوى السياسي فيوجه التحليل والكشف في أبعاد الموضوعين النقيضين نحو الوقائع وصولاً إلى النتائج ، لا سيما وأن عالمنا اليوم يحاكي الكثير من المتناقضات ويتتبع الأثر في تحليلها واستنباط مستقبلها.

لذلك فهناك من عدّ الاستدلال بمنزلة تفسير المعايير لمعرفة صحة البراهين والحجج ، بمعنى التأكيد على ما يعتقد به الاشخاص وربما تجاهلهم للحقائق والبيانات في حالة تعارضها مع معتقداتهم ورؤيتهم السياسية وما سواها ، ليرتبط موضوع الامن السياسي ارتباطا وثيقاً بوجود الارادة الوطنية الحرة تارة ، وحرية اتخاذ القرار السياسي تارة أخرى ، إذ لا يمكن تحقيق الامن السياسي وانفاذه الا حينما تكون الدولة فاعلة وقوية وحرة في اتخاذ القرار السياسي من دون أي تأثير ، من أجل تأمين المصالح الحيوية والاحتياجات الضرورية لمواطنيها، والقدرة على ترسيخ مبدأ المواطنة مع تعميق قيم الولاء والانتماء للوطن و قيادته السياسية .

من هنا جاء البحث في دولة السودان كونها أحدى الدول الأفريقية التي لم تشهد استقرارا سياسيا ؛ بسبب تقويض دعائم الحكم المدني فيها منذ مراحل الانقلابات العسكرية التي طالتها في مرحلة ما بعد الاستقلال ، لتبدأ بمحنة بناء مؤسسات سياسية هجينة غير مستقرة تحاكي مرحلة الكفاح المسلح الوطني ضد المستعمر ، ليكون الحكم آنذاك على وفق معيار ما يعرف بالشرعية الثورية ؛ ولكن واقع الحال شهدت الحياة السياسية السودانية انقلابات عسكرية تلو الأخرى وانقلابات مضادة لها ، وبالمحصلة النهائية جرى تقويض تجارب الحكم المدني عام 2019 كما حصل في تقويض جميع تجارب الحكم المدني التي سبقتها آنذاك ، وصولاً إلى استحكام سطوة الجيش على الحياة السياسية السودانية بعد انقلاب الرئيس السابق عمر البشير عام 1989 ، الذي استمر لغاية نيسان عام 2019 ، لتعقبها مرحلة غير مستقرة من الحراك الشعبي والضغط باتجاه التحول نحو الحكم المدني وتقويض ما يعرف بركائز الدولة العميقة التي أسسها عمر البشير ، مع

الأخذ بالحسبان احتدام الصراع والتنافس بين الخصوم التقليديين والجُدُد والذي انعكس على منظومة الأمن السياسي التي باتت مضطربة ومتصدّعة من جرّاء الصراع على السلطة بين العسكر والمدنيين . لتشهد البلاد محاولة اغتيال رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك في آذار عام 2020 ، مما انعكس على الوضع السياسي الأمني العام في السودان ، لتليها مرحلة من السلام غير المستقر ما بين القادة العسكريون والمدنيون منذ الإطاحة بحكم البشير .

ومن ناحية أخرى ، ضرورة البحث في تداعيات الأوضاع الداخلية والصراعات القومية والاثنية ومطالبات الجنوب بحقوقهم السياسية والمدنية التي انتهت بإعلان دولة الجنوب ذي الغالبية المسيحية عام 2011 ، فضلا عن الاستدلال في محنة أزمة دارفور التي القت بضلالها على منظومة الامن السياسي السوداني ، لا سيما وان الاخيرة معنية بضمان هذا الامن لجميع السكان في الدولة وبغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والقبلية والقومية وما سواها ، ناهيك عن الانتقادات الكبيرة الموجهة من القبائل الافريقية في السودان عموما ، وإقليم دارفور على وجه الخصوص؛ بسبب محاباة نظام حكم البشير السابق للقبائل ذوي الاصول العربية قبالة القبائل ذات الاصول الافريقية السوداء ، وبين هذا وذاك محاولات عدة لدعم القبائل التي تستخدم القوة والعنف في فرض رؤاها السياسية ، مع الاخذ بالحسبان حالة تقاسم السلطة وتوزيع المناصب بالتوازي مع التشارك في توزيع الغنائم من الثروة النفطية وما سواها من المصادر الطبيعية للطاقة. على الرغم من التوتر الذي جرى ما بين القوات المسلحة السودانية وقوات التمرد في دارفور في آذار عام 2003 ، وتأسيس جبهة تحرير دارفور قبل هذا العام بسنة والتي عرفت بجيش تحرير السودان وقتئذ .

أما أبعاد منظومة الأمن السياسي فتكمن في معادلة الحفاظ على أمن المواطن وأمن الدولة ونظامها من منظوره الشامل ،ليجري فيما بعد الدخول في تفاصيل الأمن السياسي الاجرائي ببعديه العسكري والاستخباري الذي يمثل قوة وقدرة الدولة على مواجهة التهديدات جميعها التي تلحق الضرر بالأمن القومي للسودان عموما ، لا سيما وأن توفير تلك الحماية للدولة والمجتمع من أي تهديدات داخلية أو خارجية يلامس طبيعة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الأمنية الشاملة لمؤسسات الدولة نفسها ، ليأتي الأمن السياسي كوسيلة ضامنة للاستقرار في نظام الحكم والمشاركة بمؤسسات صنع واتخاذ القرار ، فضلا عن حمايتها من الانهيار أو الوقوع في أزمات متعددة الجوانب من شانها أن تمزق الوحدة الوطنية للسودان .

أهمية البحث:تكمن أهمية البحث في تحليل موضوعة أبعاد الاستدلال للأمن السياسي السوداني ، تلك الدولة التي لم تعرف الاستقرار من جهة ، وتسيّد عليها حكم العسكر من جهة ثانية ، وبين هذا وذاك تعثرت الحياة السياسية من جرّاء وأد أي تجربة للحكم المدني منذ استقلالها عام 1956 عن بريطانيا ومنحها الحكم الذاتي عام 1953، ومن دون أن تجري أي عملية بناء مؤسسات حقيقية للدولة أيضا ؛ بسبب الانشغال في الصراع على السلطة واحتكارها لأطول مدة ممكنة لصالح المؤسسة العسكرية .

إشكالية البحث :تنطلق مشكلة البحث في تصاعد موجتي الحراك والضغط الجماهيري في السودان للأعوام 2011 ومن ثم 2019 ، حينما استطاع ذلك الحراك وهذا الضغط من اجبار الرئيس السابق عمر البشير على التنحي عن السلطة ، مع استمرار الصراع بين العسكر والمدنيين من اجل الحكم والذي انعكس بشكل كبير على منظومة الأمن السياسي للدولة السودانية عموماً من دون الاتفاق على تسوية سياسية مرضية لجميع الأطراف لاستكمال المرحلة الانتقالية المتفق عليها.

فرضية البحث :تقوم فرضية البحث على معادلة طردية بسيطة جدا مفادها كلما تزايد تنافس المؤسسة العسكرية وقيادتها حيال قوى التغيير المدنية من أجل الانقضاض على السلطة زاد ضغط الحراك الشعبي على القابضين بالسلطة طوال العقود الثلاث الماضية وما تلاها ، كونها اجبرت قائد الانقلاب الرئيس السابق عمر البشير على التنحي في الحادي عشر من نيسان عام 2019 ؛ ولكن من دون الخروج بأي تسوية سياسية تحافظ على الأمن السياسي كونه المخرج الحقيقي لأزمات البلاد عقب معاناته من الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وانفصال الجنوب السوداني واعلانه للدولة عام 2011 من جانب ، ومعاناته من مؤسسات الدولة العميقة التي أسّس لها حكم البشير وهي تعمل لصالح حكم الحزب الواحد السابق وقيادات الجيش الموالين له من جانب آخر .

حدود الدراسة : المدة 2019 – 2022 .

منهجية البحث : اعتمد البحث في منهجيته العلمية على منهج التحليل النظمي لمعرفة أبعاد الأمن السياسي وأثره في استقرار الحياة العامة للسودان من طريق اعمال أدوات الاستدلال الاستقرائي للظاهرة ، مع الاستعانة بالمقترب التاريخي في وصف متوالية الأحداث السياسية ، وتوظيف المقترب الاستشرافي لوضع الاحتمالات المرجحة للمستقبل القريب لظاهرتي تنافس وصراع العسكر والمدنيين بشأن كيفية الخروج بتسوية سياسية

ضامنة للاستقرار وتحافظ على امن الدولة والمجتمع على حد سواء ، ولعبور محنة المرحلة الانتقالية وتأسيس مقومات الحكم المدني كونه الهدف الرئيسي لبناء دولة المواطنة المستقرة مؤسسياً .

هيكلية البحث : جاء البحث في مقدمة وخاتمة بالاســـتنتاجات توزعت في مبحثين ، بحث الأول في تحليل أبعاد الاســتدلال من منظور الأمن الســياســي للتقصــي عن المقاربة النظرية لمدلولات الاســتدلال وابعاده السياسية ، ومن ثم معرفة واقع منظومة الأمن السياسي ومقدمات الاستدلال عنه ؟ أما المبحث الثاني فقد بحث في واقع الأمن السياسي السوداني وأثره في تغير مؤسسة الحكم ، من أجل فهم محنة الدولة السودانية حيال أمنها السياسي غير المستقر ، وتحليل دور مجلس السيادة السوداني وتحولات المرحلة الراهنة من اجل استدلال مستقبل المرحلة الانتقالية والاحتمالات السياسية المرجحة لها .

المبحث الأول : تحليل أبعاد الاستدلال من منظور الأمن السياسي :

تعد عملية التحليل الاستدلالية من العمليات الاجرائية الضرورية في استخلاص واستنباط اجابة أو نتيجة على وفق معلومات معروفة مسبقا قد تكون صحيحة أو خاطئة ، كما ان هناك فرق بين الاستدلال والاستنتاج ، ويجري الاستدلال بطريقتين: إما استنتاجية أو استقرائية لتكون دراسة هذه العملية من منطلق تحليل العديد من التفاصيل في الفروع العلمية التخصصية [1] . (الموسوعة الدولية ،2022، ص 1)

المطلب الأول : مقاربة نظرية في مدلولات الاستدلال وابعاده السياسية :

يمكننا القول بأن للاستدلال مدلولات عدة فمن الناحية الفلسفية تستند إلى استدلال عقلي كونه الأساس في اثبات قضية معينة ، وقد يأتي آخرون ليدحضوا الأدلة بذات الطريقة الاستدلالية العقلية طالما أن العقل لا يحكم باجتماع النقيضين من جهة ، اذ أن هناك من لم يتمكن من حل الإشكاليات الاستدلالية ليبقى في حالة فصام عن الواقع ؛ بسبب عدم الاحاطة بها وتحليلها من جهة أخرى [2] . (حقيقت ، صادق ، 2014، ص 108) ومن الناحية السياسية قد يكون الاستدلال بدافع التحليل وكشف الوقائع السياسية وصولاً إلى النتائج السياسية المراد تحقيقها ، لا سيما وأن عالمنا اليوم بدأ يحاكي الكثير من المتناقضات ويتتبع الأثر في تحليل

---

[1] موسوعة شبكة المعلومات الدولية ، الويكيبيديا ، تاريخ الزيارة 15 / 4 / 2022 .

[2] صادق حقيقت ، توزيع السلطة في الفكر السياسي الشيعي ... دراسات فقهية فلسفية مقارنة ، ترجمة : حسين صافي ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، بيروت ، 2014 ، ص 108 .

تلك المتناقضات على أمل مناقشة تلك النتائج بعد تحليلها . لذا فأن الاستدلال له أثر سياسي من دون أن يعطي أي دلالة على الفعل وأحياناً العكس هو الصحيح ، بمعنى إذا كان الاستدلال من طريق الأثر التاريخي فسيكون عرضة للخطأ والصواب ، ليكون الاستدلال بالنتيجة استدلالا خاطئا أو صائبا ، وبين هذا وذاك محاولات بحثية تبذل من أجل استنتاج الحقائق بواقعية وموضوعية [1] . (الدولة ، بلا، ص 36 – 37) وهناك من عدّ الاستدلال بمنزلة تفسير المعايير المختلفة من أجل التأكد من صحة البراهين والحجج التي يجري استدلالها موضوعيا ، أي التأكيد على ما يعتقد به الاشخاص وربما تجاهلهم للحقائق والبيانات في حالة تعارضها مع معتقداتهم ورؤيتهم السياسية وما سواها . أما علماء الاجتماع فقد عدّوا الاستدلال طريقة تحركها الرغبة لتجنب التنافر الادراكي ، وبدليل تعرّض الاشخاص المنحازين لتبني استدلال معين إلى رؤية رسائل أخرى محايدة كجزء من رد فعل متناقض وبحسب الحجة والدليل الراسخ في الذهنية بمرور الوقت ، كما أشار إليها فالون وآخرون في طريقة تفسير المعايير الاستدلالية بطريقة ابداعية [2]. (عبد الحميد ، صلاح ، 2018، ص 55 – 56)

من هنا يمكننا القول ، بأن الأمن السياسي منظومة متكاملة تشمل جميع الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وما سواها ، فضلاً عن كونها وسائل مهمة للتحصين الداخلي من أجل ضمان استقرار الدولة والمجتمع والنظام بأكمله . وبين هذا وذاك مؤسسات متخصصة ذات طبيعة تخصصية أمنية تمارس دورها في الحفاظ على منظومة الأمن السياسي للدولة ، مع الأخذ بالحسبان بأن الأمن السياسي بات العامل الرئيسي لحل جميع المعضلات والأزمات سواء أكانت داخلية أم خارجية ، وبالمحصلة النهائية يؤدي الأمن السياسي وظيفة استراتيجية ضامنة لاستدامة السلم الأهلي نفسه . لذا ارتبط الامن السياسي ارتباطا وثيقاً بوجود الارادة الوطنية الحرة تارة ، وحرية اتخاذ القرار السياسي تارة أخرى ، إذ لا يمكن تحقيق الامن السياسي وانفاذه الا حينما تكون الدولة فاعلة وقوية وحرة في اتخاذ القرار السياسي من دون أي تأثير أو ضغط ، من أجل تأمين المصالح الوطنية الحيوية والاحتياجات الضرورية لمواطنيها ، والقدرة على ترسيخ مبدأ المواطنة مع

---

[1] الدولة في الاسلام ... الدستور والنظام السياسي ، إعداد / المركز الدولي للأبحاث (مدى) ، بلا تاريخ ، ص ص 36 – 37.

[2] نقلا عن : صلاح عبد الحميد ، الاعلام السياسي ، أطلس للنشر ، القاهرة ، 2018 ، ص ص 55 – 56 . ينظر للطريقة التي وضعها الصيني فالون غونغ للقيام بخمسة تمارين بالإضافة لقراءة كتب لي هونغجي. ومنها الايمان بالحق، والرحمة، والصبر، كونها وسائل لجعلهم أكثر سلامة .

تعميق قيم الولاء والانتماء للوطن و قيادته السياسية ، مع الأخذ بالحسبان كون الامن السياسي المنطلق الحقيقي لضبط الامن الاقتصادي والاجتماعي والعسكري وما سواها ، لتشكل جميعها مقومات وركائز أساسية في بناء منظومة الأمن الوطني العام [1] . (العبادي ، بركات ، 2022، ص 1)

المطلب الثاني : منظومة الأمن السياسي ومقدمات التحول فيه :

تكمن أبعاد منظومة الأمن السياسي في معادلة الحفاظ على أمن المواطن والدولة من منظوره الشامل ، ليجري فيما بعد الدخول في تفاصيل الأمن الاجرائية ببعديها العسكري والاستخباري الذي يمثل قوة وقدرة الدولة على مواجهة التهديدات كافة ، لا سيما وأن توفير تلك الحماية للمواطنين وللدولة من أي تهديدات داخلية أو خارجية يلامس طبيعة التخطيط الاستراتيجي في السياسة الأمنية الشاملة للدولة نفسها ، ليأتي الأمن السياسي كوسيلة ضامنة للاستقرار في نظام الدولة والحكومة معا ، فضلا عن حمايتها من الانهيار أو الوقوع في أزمات متعددة الجوانب ، وبالنتيجة سيكون للأمن السياسي أثره في تجاوز ثغرات إدارة الأمن الاقتصادي أو حتى المجتمعي وما سواها من مستويات ، طالما أنه يوثر فيها ويتأثر بها من طريق مقدرة الدولة على حماية مجتمعها من الفساد والجرائم السياسية والاجتماعية التي تضر باستقرار المجتمع بأكمله، ناهيك عن توفير الحماية الضرورية من الأخطار الخارجية التي قد تسبّب لهم أضرار أخرى سواء أكانت منظورة أم غير منظورة في المدى القريب [2] . (الأمن ، 2022، ص1)

وفي ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وتزايد مخاطر ظاهرة الارهاب والتطرف العنيف المهددة للسلم والأمن ، جرت عملية اضافة أعباء جديدة على مهام ترصين الأمن السياسي الوطني كونها المعنية بإدارة التهديدات الجديدة لتلك المخاطر ، فضلا عن كونها باتت تواجه الانسان والمجتمع والدول ، مما جعل قضايا الأمن في غاية التعقيد ، لتكون عملية مركبة ذات أبعاد ومستويات عدة، أي أن تلك القضايا باتت عرضة للتغيير وفقا

[1] بركات العبادي ، الأمن السياسي ، متاح على الرابط :
https://www.ammonnews.net/article/197038 ، تاريخ الزيارة 15 / 4 / 2022 .

[2] في تعريف الأمن .... ينظر الرابط : https://mawdoo3.com، تاريخ الزيارة 16 / 4 / 2022 .

للتهديدات والمخاطر التي يجري التعرض لها بين الحين والآخر [1] . (جبر، عبد العظيم ،2017، ص25-26)

وبقدر تعلق الأمر في بحثنا عن دولة السودان ، فأنها أحدى الدول الأفريقية التي لم تشهد استقرارا سياسيا ؛ بسبب تقويض دعائم الحكم المدني فيها منذ مرحلة الانقلابات العسكرية التي طالتها في مرحلة ما بعد الاستقلال ، كما حصل في تقويض الحكم المدني حينما جرت الاطاحة بحكومة الائتلاف بقيادة حزب الأمة ومجيء حكم الجنرال ابراهيم عبود (1958 – 1964) ، ومن ثم الاطاحة بحكومة الأحزاب السياسية السودانية بقيادة سر الختم خليفة عام 1969 ومجيء الجنرال جعفر النميري للحكم ، ليعقبها التقويض الثالث للحكم المدني بعد انتفاضة عام 1985 التي اجبرت الجنرال جعفر النميري على مغادرة الحكم وتسليمه للجنرال سوار الذهب ، والتزام الأخير بإجراء انتخابات خلال أقل من عام وعادت الاحزاب السياسية السودانية للعمل ومجيء قيادة للدولة بزعامة الصادق المهدي (رئيس حزب الأمة) التي استمرت في الحكم من العام 1986 ولغاية عام 1989 ، لا سيما وأن تلك المرحلة انتهت بانقلاب الجنرال عمر البشير الذي حظي بدعم حسن الترابي (رئيس حزب الجبهة القومية الاسلامي) [2] (البغدادي ،عبد السلام ، 2005، ص9) ، ليستمر حكمه حتى الاطاحة به من جرّاء ضغط الحراك الشعبي لغاية الحادي عشر من نيسان عام 2019 ، مع استمرار الأخير بسبب أزمة الانتقال وتداول السلمي للسلطة والصراع مع سلطة ونفوذ المؤسسة العسكرية السودانية نفسها .

مع الأخذ بالحسبان ، مرحلة ما بعد اعلان وزير الدفاع السوداني أحمد عوض بن عوف التي جرى فيها التأكيد على أن المؤسسة العسكرية ستتولى إدارة شؤون البلاد ، في ظل اعلان حالة الطوارئ مع وضع الرئيس السابق عمر البشير وعدد من مساعديه قيد الاقامة الجبرية ، لا سيما وان هناك حراك من قوى الشباب السوداني في المناطق الحضرية مثل الخرطوم وأم درمان ؛ بسبب معاناتها من ضغط الوضع الاقتصادي وغلاء المعيشة ؛ بسبب التضخم في الأسعار واستمرار العمل بما يعرف الزبائنية السياسية

[1] عبد العظيم جبر حافظ ، النظام السياسي الديمقراطي والأمن الوطني ، مؤسسة ثائر العصامي للنشر ، بغداد، 2017 ، ص ص 25 – 26 .

[2] عبد السلام البغدادي ، السودان المعاصر ... السياسة الخارجية والعلاقات الدولية ... دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن، 2005 ، ص 9 .

المصاحبة والمكملة لمخرجات الفساد السياسي والاداري المتمركز في مؤسسات الدولة منذ مدة ، إذ اعتادت الطبقة السياسية الحاكمة الاعتماد على الإعانات والدعم المقدم للسلع الأساسية في ظل النظام الاقتصادي الرعوي الذي استخدمه نظام البشير كوسيلة للحفاظ على شعبيته أو على الأقل القبول الضمني به من قبل التشكيلات والتجمعات السياسية النافذة في السودان [1]. (القصة الكاملة ، 2022، ص 1–2)

لذا يمكننا القول وفقاً لراي الباحث ، بأن احداث ما عرف بالحراك الشعبي (الربيع العربي عام 2011) في المنطقة العربية ومنها السودان قد افضى الى البدء باشتراطات جديدة من شانها أن تجعل انظمة الحكم العربية على المحك ، كي تعطي تصورا ونمطا مغايرا في طبيعة ادارة الدولة والمجتمع على حد سواء ، من دون الانجرار الى مواجهات قد تلحق الضرر بمنظومة الامن السياسي ، وعليه فان تلك الدول التي تعرضت للتغيير في انظمة حكمها السياسي قد احدثت تحولا نوعيا لمرحلة قادمة من الصعب التكهن بالمتغيرات الصادمة والمفاجئة فيها ، لا سيما في ظل تراجع مشروعيتي الانجاز والاحتواء التي حاولت التذرع بها في مرحلة ما بعد التغيير باستثناء ما جرى في مصر إلى حد ما ، ليبقى المجتمع العربي نذير مرحلة تحول وتغيير جديدة في حالة انعدام التسويات التاريخية والوطنية لأزماتها سواء أكانت على صعيد الحكم والادارة من جهة ، أو على صعيد اعادة الثقة من خلال رسم ملامح عقد سياسي – اجتماعي جديد ضامن للحقوق العامة ومنها المدنية والسياسية ، لتكون الضامن الحقيقي أيضا في استحكام متطلبات وضرورات تحقيق الأمن السياسي وتدعيمه من جهة أخرى .

المبحث الثاني : واقع الأمن السياسي السوداني وأثره في تغير مؤسسة الحكم :

يمكننا الاستدلال في واقع الأمن السياسي السوداني من خلال المتغيرات التي طالت طبيعة الحكم التي غيرت الكثير من مظاهره على مستوى استقرار الدولة والمجتمع على حد سواء . لذا فمن الضروري البحث في محنة الدولة السودانية حيال أمنها المرتبك وغير المستقر أصلاً .

[1] (بلا) ، القصة الكاملة لسقوط البشير.. ثورة حقيقية أم مجرد تغيير في الوجوه ؟ ص ص 1 – 2 ، متاح على الرابط :https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics ، تاريخ الزيارة 23 / 5 / 2022 .

المطلب الأول : محنة الدولة السودانية حيال أمنها السياسي غير المستقر :

ففي مرحلة محددة بدأت محنة أزمة دارفور التي القت بضلالها على منظومة الامن السياسي السوداني ، لا سيما وان الاخيرة معنية بضمان هذا الامن لجميع السكان في الدولة وبغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والقبلية والقومية وما سواها ، ناهيك عن الانتقادات الكبيرة الموجهة من القبائل الافريقية في السودان عموما ، وإقليم دارفور على وجه الخصوص ؛ بسبب محاباة نظام حكم البشير للقبائل من الاصول العربية قبالة القبائل ذات الاصول الافريقية السوداء ، وبين هذا وذاك محاولات عدة في دعم القبائل التي تستخدم القوة والعنف في فرض رؤاها السياسية ، مع الاخذ بالحسبان حالة تقاسم السلطة وتوزيع المناصب بالتوازي مع التشارك في توزيع الغنائم من الثروة النفطية وما سواها من مصادر الطاقة الطبيعية . على الرغم من التوتر الذي جرى ما بين القوات المسلحة السودانية وقوات التمرد في دارفور في آذار عام 2003 ، وتأسيس جبهة تحرير دارفور قبل هذا العام بسنة والتي عرفت بجيش تحرير السودان بعد تغيير اسمها ، ومن ثم جرى العمل على ضم العديد من القبائل والقوات والقوى السياسية مثل حركة العدالة والمساواة بقيادة خليل ابراهيم العضو السابق في الحزب الاسلامي الذي ترأسه حسن الترابي [1]. (عواد، عماد، 2004، ص 51–52) من هنا جاء اتفاق الحكومة السودانية مع الجيش الشعبي لتحرير السودان عقب محادثات جرت خلال المدة من الرابع عشر تشرين الأول ولغاية الثامن عشر من تشرين الثاني عام 2002 ، في مشاكوس ونيروبي بدولة كينيا وبرعاية الهيئة الأفريقية الحكومية للتنمية (إيغاد)، من أجل ضمان تطبيق ضمانات المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في الاتفاق الذي اكدت على تقاسم السلطة واستقلالية القضاء واحترام حقوق الإنسان وما سواها من ضمانات استندت الى بنود اتفاق السلام النهائي الآتية [2] : (مشاكوس ، 2022، ص 1–2)

- الاعتراف بالسيادة الوطنية للسودان وحق سكان الجنوب في التعبير عن طموحاتهم بالمشاركة في جميع مستويات الحكم .

---

[1] عماد عواد ، أزمة دارفور : تعدد الابعاد وتنوع الاشكاليات ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة / 27 ، العدد / 308 ، تشرين الأول 2004 ، ص ص 51 – 52 .

[2] اتفاق مشاكوس ، وثائق الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، ص ص 1 – 2 ، متاح على الرابط :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2011/4/29 ،تاريخ الزيارة 23 / 5 / 2022 .

- تطوير الدعم لقضايا العدالة والمساواة بين الناس وحماية حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية.
- إجراء انتخابات عامة نزيهة خلال المرحلة الانتقالية.
- إقامة مجلس تشريعي ضامن لتمثيل عادل لجميع سكان جنوب السودان .
- تأمين المشاركة السياسية لجميع السودانيين وضمان مشاركة الجنوبيين في المستويات الحكم والادارة كافة .
- إجراء تعداد سكاني خلال المرحلة الانتقالية.
- وضع أسس عامة ضامنة لتقاسم الثروة والثروات الطبيعية للبلاد .
- تأسيس عدد من اللجان المستقلة لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام .
- وضع الأسس العامة الضامنة في ادارة العلاقات بين السلطات الحكومية الرسمية في الشمال والجنوب .
- مراجعة الدستور وتطبيق اتفاقية السلام.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية خلال المرحلة الانتقالية .
- التزام الوسطاء بالاستمرار في البحث للتوصل لاتفاق سلام نهائي وشامل وعادل من دون أي انحياز لطرف على حساب طرف آخر .
- الالتزام باستمرارية المحادثات في كانون الثاني 2003 بهدف تحقيق المبادئ أعلاه والوصول إلى سلام نهائي وشامل بالسودان .

وفي مرحلة لاحقة وبعد توتر الأوضاع الداخلية في السودان اجبر الرئيس السابق عمر البشير على الاعتراف بدولة جنوب السودان ، لتكون مشكلة مضافة في طبيعة إدارة الحكم بالبلاد ، والتي اثرت بشكل وآخر على منظومة الأمن السياسي للدولة والمجتمع بأكمله . لا سيما وان اعلان دولة الجنوب جاء بعد عبور محنة الحرب الأهلية السودانية الأولى وتشكيل منطقة جنوب السودان الذاتية للحكم عام 1972 التي استمرت لغاية عام 1983 ، وبعد انتهاء الحرب الأهلية السودانية الثانية مع ابرام اتفاق السلام الشامل لعام 2005 جرى استعادة الحكم الذاتي في الجنوب وتشكيل حكومة الحكم الذاتي فيها ، وباتت الأخيرة دولة مستقلة في التاسع

من تموز عام2011 بعد اجراء الاستفتاء الذي حصل على موافقة بنسبة 98.83% من الأصوات بالإقليم[1]. (الموسوعة الدولية،2022، ص1) مع الأخذ بالحسبان قضية ادراج الرئيس السابق عمر البشير على لائحة مجرمي الحرب عام 2009 ، اذ أصـــدرت الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية أمرا بالقبض عليه . لتأتي مرحلة لاحقة أخرى مليئة بالتحديات الداخلية والتي تمثلت في الجمع بين منصبي رئيس الوزراء ورئيس الجمهورية لغاية الثاني من آذار عام 2017 ، وفيما بعد جرت عملية الفصـــل بين تولي المنصـــبين عقب صدور توصيات الحوار الوطني السوداني وجرى تعيين بكري حسن صالح رئيسا للوزراء في حينها ، وفي السادس والعشرين من عام 2010 أعيد انتخاب عمر البشير رئيسا للدولة وهي أول انتخابات تعددية تجري منذ انقلاب عام 1989 ، إلى أن جرى الاطاحة به في احتجاجات شـعبية عارمة اجبرته على التنحي وتولى المجلس العسكري برئاسة وزير الدفاع أحمد عوض بن عوف مقاليد السلطة في الحادي عشر من نيسان عام 2019 [2]. (الموسوعة الدولية،2022، ص 1) وفي مرحلة لاحقة أيضا نفذ قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان انقلابا عسكريا جديدا في نيسان عام 2022 ، لا سيما وأن هذا الانقلاب قد جاء بعد أن اتفق المدنيون والعسكريون على البدء في مرحلة انتقالية جديدة تجري بإدارة مشتركة بين المدنيين والعسكريين انفسـهم ، وصـولا الى تحقيق الحكم المدني الناجز في البلاد ؛ ولكن انقلاب عبد الفتاح البرهان غيّر الكثير من الخطط والمعادلات السياسية المراد تحقيقها من اجل استقرار البلاد وتدعيم أسس الأمن السياسي [3] . (مظاهرات،2022، ص1)

كما أن استكمال ما يعرف بالمرحلة الانتقالية باتت من المهام الرئيسة في تدعيم الأمن السياسي للبلاد ، من هنا عدّ رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك المرحلة من أخطر المراحل كونها تشهد صراعا وتنافسا غير مسـبوق ما بين أطراف تحالفي المدنيين والعسـكريين الذي يتولى السـلطة لغاية عام 2023 ، مع الأخذ

[1] موسوعة شبكة المعلومات الدولية ، الويكيبيديا ، تاريخ الزيارة 15 / 4 / 2022 ، تاريخ الزيارة 21 / 5 / 2022.

[2] موسوعة شبكة المعلومات الدولية ، الويكيبيديا ، تاريخ الزيارة 15 / 4 / 2022 ، تاريخ الزيارة 23 / 5 / 2022. وينظر كذلك : بشار أحمد عبد ، اللامركزية في السودان بين النص القانوني والواقع العملي ، العربي للنشر والتوزيع ، 2022 ، القاهرة ، ص 225 .

[3] بلا ، مظاهرات مناهضة للانقلاب بالسودان في ذكرى بدء الاعتصام للإطاحة بعمر البشير ، جريد الشرق الأوسط ، 6 / 4 / 2022 ، متاح على الرابط : https://aawsat.com/home/article ، تاريخ الزيارة 23 / 5 / 2022 .

بالحسبان تزايد الخلافات السياسية بين هذين التحالفين ، في الوقت الذي جرت فيه المحاولة الانقلابية في الحادي والعشرين من أيلول عام 2021 ، مع تصاعد حدة الانقسامات السياسية وسط تحالف المدنيين وبين المدنيين والعسكريين ؛ بسبب انعدام الاتفاق بين معسكري الانتقال المدني نحو الديموقراطية ودعاة الانقلاب على الثورة الشعبية نفسها[1] . (المرحلة الانتقالية،2022،ص1)

وفي غضون ذلك ، جرت عملية الاستماع من جانب مجلس الأمن الدولي للإحاطة التي قدمها سفير إستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغسون، بصفته رئيسا للجنة الجزاءات المعنية بالسودان (التي انشئت بقرار المجلس نفسه ذي الرقم1591 الصادر عام 2005) ، بعد أن فرض مجلس الأمن أولا وقبل كل شيء، وبموجب القرار (1556) الذي اتخذه في الثلاثين من تموز عام 2004، اذ جرى حظرا على توريد الأسلحة إلى جميع الكيانات غير الحكومية وجميع الأفراد العاملين في إقليم دارفور بمن فيهم قبائل الجنجويد [2] ، (القرار الأممي، 2022) وجرى تعديل وتعزيز نظام الجزاءات باتخاذ القرار الأممي (1591) من أجل استكمال عملية تطبيق اتفاق جوبا للسلام في الثالث من تشرين الأول 2020 ، فضلاً عن تطبيق البنود الرئيسية للاتفاق المتعلقة بالتدابير الأمنية ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثتي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور [3] . (مجلس الأمن، 2022)

المطلب الثاني : دور مجلس السيادة السوداني وتحولات المرحلة الراهنة :

أن مجلس السيادة السوداني هو المؤسسة التي جرى تأسيسها بعد الاتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي وتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير السوداني من أجل الاشراف على المرحلة الانتقالية (التي حددت مدتها في تسع وثلاثين شهراً) ، لا سيما وانه يتكون من أحد عشر عضواً ، خمس أعضاء من العسكر يختارهم

[1] المرحلة الانتقالية في السودان تمر بأسوأ أزمة سياسية، بحسب حمدوك ، ص 1 ، متاح على الرابط : https://www.france24.com/ar/ ، تاريخ الزيارة 23 / 5 / 2022 .

[2] نص القرار الأممي ذي الرقم 1591:
متاح على الرابط : https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1591 ، تاريخ الزيارة 23 / 5 / 2022.

[3] أعضاء مجلس الأمن: اتفاق جوبا إنجاز تاريخي للسودان وفرصة مهمة للسلام الدائم ، موقع الأمم المتحدة ، نتاح على الرابط :
https://news.un.org/ar/story/2020/10/1063642 ، تاريخ الزيارة 25 / 5 / 2022 .

المجلس الانتقالي ، وخمس مدنيين آخرين يختارهم تحالف قوى الحرية والتغيير ، فضــلا عن اختيار عضــو مدني يتفق الجانبان على اختياره ، وقد ترأسه عبد الفتاح البرهان بعد اداء اليمين الدستوري العام أمام مجلس القضاء السوداني ، وعلى هذا الأساس اضطلع المجلس بالمهام الآتية [1] : (الموسوعة الدولية،2022،ص1)

1. القيام بتعيين رئيس مجلس الوزراء الذي تختاره قوى الحرية والتغيير.
2. اعتماد أعضاء مجلس الوزراء الذين يعينهم رئيس مجلس الوزراء.
3. اعتماد ولاة الولايات بعد تعيينهم من رئيس مجلس الوزراء.
4. اعتماد تعيين أعضاء المجلس التشريعي الانتقالي.
5. الموافقة على تشكيل مجلس القضاء العالي.
6. اعتماد تعيين رئيس القضاء وقضاة المحكمة العليا ورئيس وأعضاء المحكمة الدستورية بعد ترشيحهم من قبل مجلس القضاء العالي.
7. الموافقة على تعيين النائب العام بعد اختياره من قبل مجلس الوزراء.
8. اعتماد سفراء السودان في الخارج بترشيح من مجلس الوزراء.
9. قبول واعتماد السفراء الأجانب لدى السودان.[2]

وفي الحادي والعشــرين من تشــرين الثاني 2021 وقع رئيس مجلس الســيادة الســوداني الفريق عبد الفتاح البرهان مع رئيس الحكومة الذي كان رهن الإقامة الجبرية، عبد الله حمدوك على اتفاق تشــكيل حكومة مدنية والافراج عن المعتقلين وتفعيل بعض بنود الوثيقة الدستورية المجمّدة المتفق عليها ، والبدء في تقاسم السلطة بين الجيش والمدنيين على أساس تغيير قواعد العمل السياسي من أجل استكمال متطلبات وشروط المرحلة الانتقالية عقب فشــل محاولات فرض ســلطة الأمر الواقع من الجيش عبر اســتخدام العنف والقوة ضــد المتظاهرين ، مع الأخذ بالحســبان بأن منح رتبة فريق إلى عبد الفتاح البرهان قد جاءت منذ عهد الرئيس

[1] موسوعة شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الزيارة 15 / 4 / 2022 .

[2] Khalaf, Yasser Ahmed. "Transformations of Egyptian-Sudanese relations (2011-2019 (A study in the most prominent issues of cooperation and difference." *Tikrit Journal For Political Science* 1.23 (2021): 237-258.

السابق عمر البشير في شباط عام 2019 ، أي قبل الثورة السودانية الشعبية التي أطاحت به في نيسان من العام نفسه . ولم تكن الظروف ممكنة لتسمح في الانقضاض على الحراك الجماهيري كما حصل في أيلول عام 2013 ، والشيء نفسه حدث في كانون الثاني عام 2018 حينما امتدت الاحتجاجات الشعبية جميع المدن السودانية ، لينتهي الأمر في تحول الاحتجاجات إلى اعتصام في السادس من نيسان عام 2019 أمام مقر القيادة العامة للجيش في العاصمة السودانية الخرطوم [1] . (شعبان، عصام،2021،ص1)

ومع تطور وتيرة الأحداث على الساحة السياسية السودانية جاء في التاسع والعشرين من أيار عام 2022 اعلان رئيس مجلس السيادة الحاكم في السودان عبد الفتاح البرهان رفع حال الطوارئ المفروضة منذ المحاولة الانقلابية العسكرية التي قام بها في الخامس والعشرين من تشرين الأول من العام 2021 ، وهو جزء من محاولة الانقضاض على السلطة وتقويض عملية التحول الديمقراطي كما أسلفنا ، مع الأخذ بالحسبان تغير المعادلة السياسية في الحياة العامة عقب تصاعد دعوات الحراك الشعبي والقوى المدنية من أجل ضمان عودة الحكم المدني للسودان ، لا سيما وأن هناك نوعاً من التباين الواضح في المواقف بين العسكريين وأطراف عملية السلام من جانب الحركات المسلحة التي وقعت على اتفاق جوبا للسلام من أجل وضع ترتيبات الأمن السياسي العام في البلاد [2] . (محمد، اسماعيل، 2022،ص1)

ومن ناحية أخرى ، نجد أن السودان تلك الدولة التي تمتاز كما أسلفنا في البحث ، بالتنوع الاثني والقومي ومن دون ادنى شك من الصعب استمرار حكم المؤسسات على قاعدة المركزية شديدة الاستحواذ على الصلاحيات ، وهذا يمهد لتشجيع المشاركة الشعبية من دون العمل بالمعادلة السابقة التي استغلت اللامركزية في إدارة الحكم وممارسته بديلا عن الديمقراطية ؛ ولكن لم ينفك الأمر أن ينفرط عقده بعد تزايد محنة الشعب السوداني ، لذا وجدنا بأن الطبقة السياسية الحاكمة السودانية مترددة في تطبيق المشاركة الحقيقية بالسلطة

[1] عصام شعبان ، الصراع المدني العسكري في السودان .. اتفاق حمدوك والبرهان ومقدّماته ، موقع العربي الجديد ، 20 / 12 / 2021 متاح على الرابط :
https://www.alaraby.co.uk/opinion/ ، ، تاريخ الزيارة 24 / 5 / 2022 .

[2] اسماعيل محمد علي ، هل يعود حمدوك الى المشهد السياسي في السودان ، اصدارات الاندبندنت العربية ، 13 / 3 / 2022 ، ص 1 ، متاح على الرابط : https://www.independentarabia.com/node .

قبل عام 2019 [1] . (احمد، بشـــار ، 2022،ص11) ومما تقدم ليس من الممكن الانقلاب على الشـــراكة السياسية الراهنة ؛ بسبب الصيغة السياسية التي أفرزتها تداعيات الاتفاق السياسي الذي لم يكن يحظى بقبول الغالبية العظمى من السودانيين ، مع الأخذ بالحسبان حالة الرفض لذوي القابضين بزمام السلطة في البلاد كونهم غير راضين عما يجري من ضغط جماهيري على من هم في هرم السلطة ، من هنا يمكننا القول أن مستقبل الحياة السياسية العامة في السودان بات على المحك ، لتكون ضمن معادلة ضرورة استكمال المرحلة الانتقالية من دون التراجع عن ما جرى انجازه ، فضلا عن احترام ما جرى الاتفاق عليه من دون التراجع على حساب زعزعة الأمن السياسي في السودان ، ليكون الأخير محل اختبار حقيقي خلال المرحلة الراهنة ؛ لأن هذا التراجع ســـيخلق بيئة مواتية طاردة للأمن المســـتقر وأقل ما يمكن توقعه هو حدوث مواجهات داخلية وخارجية عالية الكُلفة سياسيا وأمنيا لتكون الدولة أكثر هشاشة ومفتوحة أمام خيارات غير محمودة العواقب مســـتقبلاً ، بمعنى ضـــرورة احترام الوثيقة الدســـتورية المتفق عليها كونها المترجم القانوني الحقيقي للاتفاق الســـياســـي، وهي القانون الأعلى الذي يحكم البلاد إلى جانب اتفاقية جوبا للســـلام التي ترجمت أصـــلاً في الدستور ، والتي لم تغير كثيرا في الميثاق السياسي والاستحقاقات الدستورية المرتبطة بها ، بما في ذلك انتقال رئاســـة مجلس الســـيادة إلى المدنيين على وفق ما جرى توثيقه والنص عليه قبل وبعد إدماج اتفاقية جوبا في الوثيقة الدســـتورية نفســـها . اذ لا توجد أي مشـــكلة دســـتورية أو قانونية حول متى وكيف تجري التحولات السياسية الراهنة ؟ لا سيما وأن انتقال الرئاسة للمدنيين في مجلس السيادة هو اختبار مهم لجدية الشراكة وللانتقال المدني الكامل لأول انتخابات قادمة من المؤمل اجراؤها . لذا فهناك ضـــرورة ملحة لاســـتكمال متطلبات تنفيذ الترتيبات الأمنية في ظل هيكلة وبناء المنظومة الأمنية واســـتكمال بناء الســـلام وتعزيزه في السودان عبر الحوار والتسويات الوطنية لجميع المشكلات والأزمات كافة[2] . (حسن، محمد ،2022،ص1) مع الأخذ بالحسبان أن تكون المرحلة القادمة مشفوعة بتحقيق أمن سياسي واستقرار مجتمعي ضامن لإجراء

---

[1] بشار أحمد عبد ، اللامركزية في السودان بين النص القانوني والواقع العملي ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2022 ، ص 11 .

[2] محمد حسن التعايشي ، المستقبل السياسي في السودان والخيارات الممكنة ، ص 1 ، متاح على الرابط : https://www.aljazeera.net/opinions/2021/9/28/ ، تاريخ الزيارة 25 /5 / 2022 ،.

انتخابات ديمقراطية عادلة ونزيهة تضمن الأمن والاستقرار لجميع السودانيين بلا استثناء ، لتبدأ المرحل اللاحقة في كتابة دستور دائم يؤمن الانجازات المتحققة السابقة واللاحقة .

من هنا بدأت تطورات الأحداث تتحول إلى تفعيل الدور الأممي من أجل تسوية الأوضاع السياسية من خلال حوارات القوى السياسية السودانية الفاعلة التي جرت في الثامن من حزيران عام 2022 وبإشراف ما يعرف بالآلية الثلاثية التي تضم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومنظمة الايغاد (الهيئة الحكومية للتنمية) ، مع مشاركة العسكريين في هذه الحوارات عبر لجنة تمثلهم وتمثل القوى المتحالفة معهم ، في ظل غياب قوى اعلان الحرية والتغيير (المجلس المركزي) التي جرى ابعادها عن السلطة وفقا لقرارات قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان منذ المحاولة الانقلابية في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 2021 ، على الرغم من مشاركته في الاجتماع التحضيري عبر تحالف الحرية والتغيير أو ما يعرف بالميثاق الوطني واحزاب الاتحادي الديمقراطي الأصل والمؤتمر الشعبي والاصلاح وكيانات سياسية أخرى متحالفة معها ، لا سيما وان المعارضة السياسية السودانية قد عدّت هذا التحرك العسكري هو بمنزلة انقلاب على الدولة السودانية المدنية المراد تحقيقها بعد سنوات طوال من حكم العسكر . لا سيما وأن الأخير لم يستطع أن يوفر الأجواء الأمنية المناسبة لاستكمال متطلبات المرحلة الانتقالية في ظل انعدام القدرة على احتواء العنف في الحياة السياسية العامة ، فضلا عن وجود الرغبة الدولية في دعم هذا الحوار الوطني من خلال الرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، من هنا أكد رئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان فولكر بيرتس شروع الأطراف السودانية من أجل انهاء الأزمة السياسية وتحقيق الأمن السياسي كونه البوابة الحقيقية لاستقرار المجتمع والدولة على حد سواء[1] . (الجزيرة، 2022، ص1–2) مع الأخذ بالحسبان تمديد دور بعثة الأمم المتحدة في السودان لمدة عام واحد ، والتي تعرف ببعثة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية (يونيتامس) ، ليستمر عملها لغاية الثالث من حزيران عام 2023 في ظل مقاطعة احزاب سياسية كبيرة في السودان مثل حزب الأمة القومي الذي تزعمه رئيس الوزراء الأسبق الصادق المهدي وقوى لجان

[1] أخبار قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 8 / 6 / 2022 ، ص ص 1 – 2 . أما منظمة الايغاد (الهيئة الحكومية للتنمية) التي تأسست عام 1996 فقد حلت محل السلطة الحكومية الدولية للإنماء والتصحر (IGADD) التي جرى تأسيسها عام 1986 ، بهدف مكافحة التصحر والجفاف الذي طال دول مثل جيبوتي ،السودان،الصومال وكينيا وما سواها من الدول الأفريقية .

المقاومة التي باتت هي الأخرى تحرك الشارع السوداني بقوة حالياً ، ناهيك عن استمرار الاحتجاجات ضد رئيس البعثة الأممية والدور الذي يقوم فيه من أجل انهاء الأزمة السياسية السودانية.

المطلب الثالث : استدلال مستقبل المرحلة الانتقالية والاحتمالات السياسية المرجحة لها :

أن مستقبل الأمن السياسي في السودان ما زال في حالة انعدام استقرار ، على الرغم من تمكن المجتمع الدولي في فرض اتفاقية السلام الشامل منذ شباط عام 2005 ، ناهيك عن الاشتراطات التي جرى تضمينها في بنود الاتفاقية لاستكمال التحول الديمقراطي المتعثر ، اذ بقيت قوى المعارضة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان شريكين في الحكم في ظل تمكن حزب المؤتمر الوطني آنذاك من تكريس شموليته كونه حزباً مهيمناً . ولكن غياب القيادات السياسية الحزبية المؤثرة وتعثر النشاط السياسي جعل الحياة السياسية في ركود وانكفاء ؛ بسبب انتعاش الانتماءات القبلية والميول الاثنية وتحول عدد من المجموعات القبلية إلى حركات سياسية مسلحة التي تحولت في مرحلة لاحقة أيضا ، إلى نوع جديد من الهياكل والتنظيمات السياسية التي تستند في عملها إلى تمثيل القبائل والاقاليم بعينها . وبين هذا وذاك يبقى مستقبل الأمن السياسي السودان على المحك من جرّاء استدلال بسيط يتعلق بتزايد التدخل الأممي في إقليم دارفور تحت رعاية وموافقة مجلس الأمن ، ليكون شريكا في الاشراف على التدريب والتجهيز لعناصر الجيش والشرطة في البلاد . أما تعثر الأمن السياسي الراهن فيعود بالأصل إلى عجز نظام الحكم السوداني طوال الثمانية عشر عاماً من تحقيق أي شرعية سواء أكانت جماهيرية أو إنجازيه ، فضلا عن وجود نخب سياسية باتت منعزلة عن المجتمع في ظل وجود القيادات السياسية التقليدية التي لم تحقق أي انجاز سياسي أو خدمي لصالح المواطن السوداني [1] . (ابراهيم، حيدر ، 2022)

اما محاولة اغتيال رئيس الوزراء السوداني السابق عبد الله حمدوك في آذار عام 2020 فقد انعكس على تدهور الوضع السياسي السوداني ، لتليها مرحلة من السلام غير المستقر ما بين القادة العسكريون والمدنيون ؛ بسبب اتهام المدنيين للعسكريين بالفشل في السيطرة على قواتهم وبقاء المشكوك في ولاءهم ضمن صفوفهم، وبالمقابل اتهم الجيش الحكومة المدنية بسوء إدارة الاقتصاد كونه السبب الحقيقي في اضطراب الاوضاع

[1] حيدر ابراهيم ، الاصلاح السياسي في السودان ، مركز الدراسات السوداني ، ص 2 . متاح على الرابط : http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/404.pdf ، تاريخ الزيارة 7 / 6 / 2022 .

السياسية العامة للبلاد ، مع الأخذ بالحسبان تصاعد حدة الخلافات السياسية والتنافسية السياسية المعقدة التي وصلت إلى حد احتجاز الجيش لرئيس الوزراء السابق، عبدالله حمدوك وأعضاء من حكومته في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام 2021 . اذ برّر الجيش الإجراءات التي اتخذها وقتئذ بأنها باتت من أجل إعادة المرحلة الانتقالية إلى وضعها الطبيعي وتعزيز الأمن السياسي، وحينما لم يتمكن الجيش من الاحتفاظ بالسلطة الكاملة انسحب في حينها وأعلن إعادة تعيين حمدوك رئيساً للوزراء من جديد من دون أن يتوقع الطرفان (الجيش وحمدوك) بواقع التغيرات السياسية الحاصلة على الأرض، اذ شجع الانسحاب العسكري الشارع السوداني على رفض أي صفقة سياسية تجري بمساومات غير مقنعة للجماهير السودانية ، من هنا جرت المطالبة بتقديم المزيد من التنازلات عقب أحداث العنف التي وقعت في بعض المناطق الواقعة على أطراف السودان وتفاقم انعدام الاستقرار السياسي بالسودان .وفي مرحلة ما بعد أيلول عام 2021 تصاعدت موجة الاحتجاجات والتظاهرات في المناطق الشرقية من السودان ، كما احتجت بعض القبائل على اتفاق السلام الذي وقع بمرحلة سابقة في تشرين الأول عام 2020 بين الحكومة الانتقالية والجماعات المتمردة في المنطقة. ومن الاحتمالات المرجحة هو اعادة سيطرة الجيش على الفضاء السياسي ؛ولكن مع ضرورة الاحتفاظ بتسوية القضايا السياسية الحرجة على وفق معايير جديدة تأخذ بالحسبان مطالب القوى المدنية ؛ بيد أن القيادة المدنية ما تزال مكتوفة الأيدي من جرّاء الانقسامات والمنافسات الداخلية الحاصلة فيها ، لتبقى الضغوط المحلية والإقليمية والدولية المصدر الوحيد لقوة تحقيق نوع من التوافق والرضا لعبور المرحلة وانجاز ما يمكن انجازه لصالح الأمن السياسي السوداني حاضراً ومستقبلاً . بمعنى أن غياب آليات إدارة المصالح المتباينة بين القيادات المدنية والعسكرية قد يفضي إلى تحالف مدني– عسكري غير مستقر ، أي القلق من فقدان الامتيازات والسلطات المطلقة التي كان يتمتع بها طوال العقود الثلاث الماضية من حكم الرئيس السابق عمر البشير ، لتبقى القيادة المدنية على المحك في حالة انعدام قدرتها على تشكيل جبهة موحدة تدفع باتجاه تحييد سلطة العسكر أو اللجوء الى دوامة العنف كما في السابق ، أما بقاء تعدد العوامل المؤثرة في أزمة الأمن السياسي للسودان يعني عدم وجود معالجة حقيقية للأزمات اللاحقة مستقبلاً ، ليبقى احتمال التحول نحو الحكم المدني السبيل الوحيد في إدارة الاختلافات والخلافات بين المدنيين والعسكريين على حد سواء ،

وصولا إلى عقد تفاهمات من نوع خاص ترضي الجميع بلا استثناء[1] . (واجاتشا، واماجو، 2022، ص 1-2)

وعلى هذا الأساس فان الحلول الحقيقية للخروج من الانسداد السياسي وتحقيق الأمن السياسي يكون من خلال تحقيق الاستدلالات الآتية :

1 – إعادة صياغة البنية الدستورية والقانونية للدولة على أسس ديمقراطية لتأسيس حكم مدني ديمقراطي مستقر في السودان .

2 – التخلي عن استخدام القوة كما كان في السابق حينما كانت الوسيلة الضاربة لإدارة القمع السياسي ضد المنافسين والخصوم على حد سواء .

3 – الحفاظ على ولاء القوات النظامية للجيش للدولة وتدعيم أطر المشاركة السياسية للمواطنين وتحقيق حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية وما سواها من حقوق ، من أجل استقرار الدولة والمجتمع على حد سواء .

4 – معاقبة كل من تسبّب في الفساد والافساد بمؤسسات الدولة السودانية سابقا ولاحقا .

5 – تفعيل دور مؤسسة القضاء المستقلة من أجل حماية متطلبات المرحلة الصعبة والعبور من محنة المرحلة الانتقالية وتأسيس ركائز الحكم المدني الصالح المنشود .

6 – ضمان حرية الرأي والتعبير لجميع المواطنين ، وتفعيل منظومة المحاسبة والمساءلة .

7 – العمل على إزالة ما يعرف بمفهوم الدولة العميقة التي جرى التأسيس لها في ظل حكم العسكر ، وعدم تمكين الداعمين والمؤيدين لهم في الاستحواذ والسيطرة على مقدرات البلاد سابقاً (مراكز القوى المعرقلة لأداء الحكومة) ، مع الأخذ بالحسبان تحديات الأوضاع الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن السياسي ومنها وجود

[1] واماجو واجاتشا ، ترتيبات هشة : لماذا يتعثر الاستقرار السياسي في السودان ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة ، 20 / 2 / 2022 ، ص ص 1 – 2.

مجموعة من الحركات المسلحة التي كانت تقاتل الدولة في عهد النظام السابق في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وشرق السودان أيضاً[1]. (ابراهيم ، أحمد ،2022، ص2)

8 – ضمان احترام جميع الفرقاء في الحياة السياسية العامة سواء أكان على مستوى الحكم أم المعارضة ، من أجل تحقيق أمن سياسي يستدل في فاعليته من خلال ديمومة استقراره .

9 – ضرورة ان تضطلع القيادات الجديدة في تحقيق سلام شامل لعموم السودان وتعزيز مقومات التعايش السلمي وقبول الآخر .

10 – البدء في صيرورة البيئة المناسبة لإنجاح مرحلة تثبيت أسس الحكم الديمقراطي المدني ، ومن ثم الشروع في تنفيذ متطلبات العدالة الانتقالية ، كونها الضامن الحقيقي لأمن الدولة والمجتمع من جانب ، وتدعيم أسس الأمن السياسي فيهما على مدى المستقبل القريب من جانب آخر .

الخاتمة :

يعد الاستدلال السياسي في موضوعة الأمن السياسي حصرا من الموضوعات التي شغلت اهتمام الباحثين والمتخصصين ، فعلى المستوى الفلسفي استند الاستدلال إلى العقل كونه الأساس في اثبات قضية محددة لا يمكن أن تحكم بوجود تناقضات ما بين النقيضين (الأمن وانعدام الاستقرار) . كما أن مستقبل الأمن السياسي في السودان ما زال في حالة انعدام استقرار ، على الرغم من تمكن المجتمع الدولي في فرض اتفاقية السلام الشامل منذ شباط عام 2005 ، فضلا عن الاشتراطات التي جرى تضمينها في بنود الاتفاقية لاستكمال التحول الديمقراطي المتعثر ، اذ بقيت قوى المعارضة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان شريكين في الحكم في ظل تمكن حزب المؤتمر الوطني آنذاك من تكريس شموليته في الحياة السياسية العامة كونه حزباً مهيمناً .

اولا النتائج:

ومن النتائج المرجحة للاستدلال في أبعاد الأمن السياسي للسودان هو اعادة سيطرة الجيش على الفضاء السياسي ؛ولكن مع ضرورة الاحتفاظبتسوية القضايا السياسية الحرجة والمعلّقة على وفق معايير جديدة تأخذ

[1] أحمد ابراهيم أبو الشوك ، الانتقال الديمقراطي في السودان 2019 – 2022 : التحديات والآفاق ، مركز دراسات الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، 26 / 5 / 2022 ، ص 2 .

بالحسبان مطالب القوى المدنية ؛ بيد أن القيادة المدنية ما تزال مكتوفة الأيدي من جرّاء الانقسامات والمنافسات الداخلية، لتبقى الضغوط المحلية والإقليمية والدولية المصدر الوحيد لقوة تحقيق نوع من التوافق والرضا لعبور المرحلة وانجاز ما يمكن انجازه لصالح الأمن السياسي للسودان حاضراً ومستقبلاً .

ثانيا التوصيات:

أن غياب آليات إدارة المصالح المتباينة بين القيادات المدنية والعسكرية قد يفضي إلى تحالف مدني–عسكري غير مستقر ، أي القلق من فقدان الامتيازات والسلطات المطلقة التي كان يتمتع بها طوال العقود الثلاث الماضية من حكم الرئيس السابق عمر البشير ، لتبقى القيادة المدنية على المحك في حالة انعدام قدرتها على تشكيل جبهة موحدة تدفع باتجاه تحييد سلطة العسكر أو اللجوء الى دوامة العنف كما في السابق ، أما تعدد بقاء العوامل المؤثرة في أزمة الأمن السياسي للسودان حاضراً في حالة انعدام وجود معالجة حقيقية للأزمات اللاحقة مستقبلاً ، ليبقى احتمال التحول نحو الحكم المدني السبيل الوحيد في إدارة الاختلافات والخلافات بين المدنيين والعسكريين على حد سواء .

Conclusions:

The political deduction and inference are concerning with the dimensions of political security in Sudan, that is inflicted to experience of restoration due to the army's control over the political space; but with the need to maintain the settlement of critical and pending political issues according to new understandings that take into account the demands of civil forces; However, the civilian leadership is still idly by as a result of internal divisions and rivalries, so that the local, regional and international pressures remain the only source of strength to achieve some kind of consensus and satisfaction to cross the period and accomplish what can be achieved for the benefit of the political security of Sudan, present and future.

The References:

1 - Encyclopedia of the International Information Network, Wikipedia, date of visit 4/15/2022.

2- Sadiq Haqiqat, Distribution of Power in Shiite Political Thought... Comparative Fiqh and Philosophical Studies, translated by: Hussein Safi, Civilization Center for the Development of Islamic Thought, Beirut, 2014.
3 - The State in Islam ... The Constitution and the Political System, prepared by the International Research Center (Mada), no date.
4 - Quoted from: Salah Abdel Hamid, Political Media, Atlas Publishing, Cairo, 2018.
5- Dr. Barakat Al-Abadi, Political Security, available at:
https://www.ammonnews.net/article/197038, date of visit 4/15/2022.
6 - Defining security.... See the link: https://mawdoo3.com, date of visit 4/16/2022.
7 - Dr. Abdul-Azim Jabr Hafez, The Democratic Political System and National Security, Thaer Al-Asami Foundation for Publishing, Baghdad, 2017.
8 - Dr. Abd al-Salam al-Baghdadi, Contemporary Sudan...Foreign Policy and International Relations...Dar al-Manaraj for Publishing and Distribution, Jordan, 2005.
9 - (without), the full story of the fall of Al-Bashir..a real revolution or just a change of faces? , Available
On the link: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics, date of visit 05/23/2022.
10 - Imad Awad, The Darfur Crisis: Multiple Dimensions and Diversity of Problems, The Arab Future Magazine, Beirut, Center for Arab Unity Studies, Year / 27, Issue / 308, October 2004, pp. 51-52.
11- Machakos Agreement, Al Jazeera Documents, Doha, Qatar, pp. 1-2, available at the link website:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2011/4/29, date of visit 05/23/2022.
12 - Encyclopedia of the International Information Network, Wikipedia, date of visit 15/4/2022, date of visit 21/5/2022.
13 - Encyclopedia of the International Information Network, Wikipedia, date of visit 4/15/2022, date of visit 23/5/2022. Also see: Bashar Ahmed Abd, Decentralization in Sudan between the Legal Text and Practical Reality, Arab Publishing and Distribution, 2022, Cairo.
14- No, anti-coup demonstrations in Sudan on the anniversary of the start of the sit-in to overthrow Omar al-Bashir, Al-Sharq al-Awsat newspaper, 4/4/2022, available at the link website: https://aawsat.com/home/article, visit date 05/23/2022.
15 - The transitional period in Sudan is going through the worst political crisis, according to Hamdok, p. 1, available at the link website
: https://www.france24.com/ar/, visit date 05/23/2022.
16 - The text of UN Resolution 1591:
Available at website : https://www.un.org/securitycouncil/ar/sanctions/1591, date of visit 05/23/2022.
17- Members of the Security Council: The Juba Agreement is a historic achievement for Sudan and an important opportunity for lasting peace, United Nations website, available at the link:
https://news.un.org/ar/story/2020/10/1063642, date of visit 5/25/2022.
18 - Encyclopedia of the International Information Network, date of visit 4/15/2022.
19 - Issam Shaaban, Civil and Military Conflict in Sudan.. Hamdok Agreement and Al-Burhan Agreement and its Preliminaries, Al-Araby Al-Jadeed website, 12/12/2021, available at the link website:
https://www.alaraby.co.uk/opinion/, date of visit 5/24/2022.
20 - Ismail Muhammad Ali, Will Hamdok return to the political scene in Sudan, The Independent Arabic Editions, 3/13 2022, p. 1, available at the link: https://www.independentarabia.com/node.

21 - Bashar Ahmed Abd, Decentralization in Sudan, between the legal text and the practical reality, Al Arabi for Publishing and Distribution, Cairo, 2022.
22- Muhammad Hassan Al-Ta'ishi, The Political Future in Sudan and Possible Options, p. 1, available at the link: https://www.aljazeera.net/opinions/2021/9/28/, date of visit 25/5/2022,.
23 - Al-Jazeera News, Doha, Qatar, 6/8/2022.
24 - Haider Ibrahim, Political Reform in Sudan, Sudanese Studies Center, p. 2. Available at the link:
http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/upload/books/404.pdf, date of visit 7/6/2022.
25- Wamajo Wagacha, Fragile Arrangements: Why Political Stability in Sudan Stalls, Future Center for Research and Advanced Studies, Abu Dhabi, United Arab Emirates, 2/220 2022.
26- Ahmed Ibrahim Abu Al Shouk, The Democratic Transition in Sudan 2019-2022: Challenges and Prospects, Al Jazeera Studies Center, Doha, Qatar, 5/26/2022.
Khalaf, Yasser Ahmed. "Transformations of Egyptian-Sudanese relations (2011-2019 (A study in the most prominent issues of cooperation and difference." *Tikrit Journal For Political Science* 1.23 (2021): 237-258.